



الرقم : ١٥ / ٩  
التاريخ : ١٤٤٥ / ٧ / ١٧  
الموافق : ٢٠٢٤ / ٧ / ٢٩

تعيم الى شركات الصرافة المرخصة  
الموضوع: نماذج الكشوفات الإحصائية الدورية المقدمة للبنك المركزي الأردني

تحية وبعد،

عملاً بأحكام المادة (22أ) من قانون أعمال الصرافة رقم (44) لسنة 2015 بخصوص تزويد البنك المركزي بالمعلومات والبيانات الدورية التي يطلبها وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، ولاحقاً إلى تعاملينا الصادرة بالخصوص، ونظرًا لما تم ملاحظته من تأخير في تزويمنا بالبيانات الدورية وتكرار اجراء تعديلات لاحقة على تلك الكشوفات فإننا نؤكد على ضرورة مراعاة ما يلي:

- الالتزام بتزويدنا بالبيانات الدورية في موعد أقصاه اليوم العاشر من تاريخ انتهاء الفترة المعد عنها تلك الكشوفات.
- توخي الدقة التامة في كافة البيانات المعدة لأغراض البنك المركزي والتتأكد من أنها مطابقة للقيود الواردة في سجلاتكم وبما ينسجم مع أحكام التشريعات النافذة.
- مراجعة كافة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو لا بأول بما فيها الرقابة الثانية على البيانات المزودة للبنك المركزي والتتأكد من فعاليتها.
- ان يكون لدى الشركة المترفة أنظمة محاسبية ومالية آلية تمكن الربط بين الفرع والمركز الرئيسي للشركة وبحيث ينعكس ذلك على سجلات وبيانات الشركة.
- ترحيل وتسجيل كافة العمليات الخاصة بالشركة أو لا بأول وتحميل كل فترة بما يخصها من عمليات.
- التتأكد من كفاءة وفعالية الأنظمة المالية التي تستخدمها الشركة وقدرتها على استخراج الإحصائيات والبيانات التي تعكس واقع الشركة الفعلي.

علمًا بأن البنك المركزي سيقوم باتخاذ أي من الإجراءات المنصوص عليها في أحكام المادة (26هـ) من قانون أعمال الصرافة النافذ في حالة قيام الشركة بتكرار تعديل بياناتها أو تأخير كشوفاتها.

وتفضوا بقبول فائق الاحترام

البنك المركزي الأردني  
مستوى التصنيف: عام  
Classification Level: General

نسخة: الملف العام